S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/15987
15 September 1983
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، موجهة الى
رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لهندوراس لدى
الامم المتحدة

أتشرف بأن أنقل الى سعادتكم ، بناء على تعليمات السيد الدكتور ادغاردو باس بارنيكا ، وزير الخارجية ، مضمون المذكرة الموجهة الى وزراء خارجية المكسيك وكولومبيا وبنما وفنزويلا ، ونصها كما يلي :

"السيد الوزير : أتشرف بالاشارة الى التصريحات التي أدلى بها السيد ميغيل دسكوتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا ، الى صحافة بلدكم ، بعد اختتام الاجتماع المشترك الذى عقدته مؤخرا مجموعة كونتادورا . ففي برقية لوكالة الانباء الدولية ACAN-EFE من مانغوا في ٣١ تموز/يوليه الماضي ورد ما يلي : "صرح هنا اليوم الأحد ، السيد ميغيل دسكوتو ، وزير خارجية نيكاراغوا ، بأنه اثناء اجتماع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا مع وزراء دول خارجية أمريكا الوسطى الذى اختتم في بنما استمر فرض ارادة قتالية" . وجاء في نفس هذه البرقية الاخبارية ما يلي : "وأشار الى أنه فيما يتعلق باعلان كانكون ، الذى أصدره في المكسيك رؤساء جمهوريات بلدان مجموعة كونتادورا ، فانه لا يحظى الا "باهتمام شفهي" . ان تصريحات وزير خارجية نيكاراغوا تتعارض مع مضمون البيان الصحفي الصادر عن وزراء الخارجية في نهاية الاجتماع الذى عقدوه في بنما ، وينشئ حاجة الى ايضاحات رسمية لتلافي الاضرار بعملية المفاوضات التي بدأت . وكما تعلمون سعادتكم فانه اثناء لقائنا في بنما كانت هناك فرصة للاعراب باسم رفيقتي كوستاريكا ، وهما السلفادور وغواتيمالا ، وباسمي عن رد فعل حكوماتنا ازاء اعلان كانكون ، فأوضحت النقاط المقبولة في ذلك الاعلان كما أوضحت مقترحات حكوماتنا المختلفة . ان اشتراك بلدان امريكا الوسطى الأربعة يعبر عن رغبة بناءة في الصلح لا يمكن لنيكاراغوا أن تتجاهلها ، ومن أجل اثبات موقفنا اسمحوا لي أن أواصل ذكر المفاهيم التي ظهرت في اجتماعنا المشترك الذى عقد خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه الماضي .

"لقد درست حكومات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس بعناية اعلان كانكون بشأن السلم في امريكا الوسطى ، وهي ترى أنه يشكل خطوة هامة تؤدى الى ايجاد حلول

لجميع مشاكل منطقتنا ، حلول نريدها أن تسمح باقامة وتوطيد السلم ، والعدالة الاجتماعية ، والأمن والتعاون الدولي من أجل التنمية . وبهذه الروح ، رأت أنه من المناسب أن تقدم هذه الوثيقة كمحاولة من جانب هذه البلدان الأربعة لشمول مختلف جوانب اعلان كانكون في مشروع يتضمن ، بشكل منظم ومنهجي ، شتى العوامل المتجمعة في حالة الأزمة الاقليمية . وتفعل هذا أيضا ايمانا منها بأنها لدورها القيادى على صعيد أمريكا الوسطى فانه تقع على عاتقها بصورة أساسية مسؤولية بذل أكبر جهد في السعي للتوصل الى اتفاقات تحظى بقبول متزامن ، وتكفل التعايش السلمي في أمريكا الوسطى . ويجب تحليل مشاكل المنطقة في مجموعها ، بشكل سليم مع مراعاة شتى المصالح بمعزل عن أى بلد بالذات . وهكذا يجب أن تستهدف الحلول المنشودة تغطية المواضيع التي نوقشت بالفعل ، وبذا يتجنب تحقيق المصلحة الخاصة لبعض البلدان على حساب مصلحة البلدان الأخرى .

' وتتفق حكومات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس مع اعلان كانكون في انه يتعين تعزيز الحوار الذى بدأ بمشاركة جميع حكومات امريكا الوسطى وانشاء آلية التفاوض وكذلك المناقشة المتعمقة والمستفيضة لجدول الأعمال الذى اعتمد في الاجتماع العام الثاني المعقود في بنما ، والذى يضم بايجاز المواد المتصلة بالأزمة الاقليمية . وتتفق معه كذلك في أنه يتعين وقف جميع عوامل عدم الأمن وعدم الاستقرار والتهديد التي قوضت التنفيذ التام للمبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية ، وأدت الى حالة حرب أو أزمة عامة ، التي من أكبر مظاهرها الافراط في التسلح ، ووجود الخبراء الاجانب ، وتهريب الأسلحة وشتى الأعمال الرامية الى الاطاحة بالحكومات القائمة ، وفي مطالبة الشعوب العادلة باقامة وتنمية نظم ديمقراطية ونيابية وشمولية حقيقية يشارك فيها الشعب وباحترام وتعزيز حقوق الانسان ، والتوترات السائدة بين الدول - سواء على الحدود أو غيرها - والناجمة عن فيضان الصراعات الداخلية . كما تتفق مع "اعلان كانكون" فيما يتعلق بضرورة اعتماد برنامج عام لضمان السلم والأمن الاقليميين ، وبحث المشاكل التي تعرقل التعايش في وئام في امريكا الوسطى ، ولوضع واعتماد تدابير كافية لحل جميع هذه المشاكل بحيث تنشأ في وقت واحد الآليات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات المعتمدة والاشراف على تنفيذها ومراقبتها .

' وبناء على الاعتبارات العامة السابقة ، نتفق بالمثل مع "اعلان كانكون" فيما يلي :

١- أنه من الملحّ أن تعالج مسألة التسليح في منطقة امريكا الوسطى من جميع جوانبها ، بغية استعادة التوازن العسكرى في المنطقة ، وأن تشمل المفاوضات حول هذه المسألة وقف سباق التسلح ، والاتفاقات المتعلقة بالشروط المقبولة بشأن الأسلحة وبحدودها ، والاجراءات التي تؤدى الى تخفيضات من جانب أحد الأطراف ذات الصلة بالشروط المقبولة ، وتحريم ادخال أنواع معينة من الأسلحة في المنطقة ، وجميع تلك العوامل التي تؤثر في القدرة القتالية للدول والتي تشتمل ، بين أمور أخرى ، على : المعدات العسكرية ، والقوات ، وخدمات الخبراء الأجانب ، والسوقيات ، والهيكل الأساسي وغير ذلك من التسهيلات ، بغية خلق منطقة سلم وأمن حقيقية لجميع الأطراف في امريكا الوسطى ؛

٢- أنه ينبغي انشاء آليات دولية فعّالة لمراقبة المتاجرة السرية بالأسلحة سواء ما يتم منها داخل المنطقة أو ما يرد اليها من الخارج ، بحيث يتم الغاء الدعم السوقي وأى نوع آخر من التأييد ، الذى يهدف الى تشجيع وتيسير ودعم الارهاب والتخريب ، وأيضا الى وضع حدّ للانتهاكات التي تحدث ، تحقيقا لذلك الهدف ، في المجال الجوى والأرضي والبحرى للدول الأخرى ؛

٣- أنه يتعين قيام مختلف الدول بالاعراب عن رغبتها في السعي الى تحقيق الاحترام المتبادل الذى يتيح جوّا من الانفراج والتعايش في المنطقة ويقيم علاقة تتسم بمزيد من الانسجام عن طريق الاتصال الدبلوماسي ومراعاة وتأكيد التعهدات التي أخذتها الدول على نفسها بمقتضى اتفاقات اقليمية تحرّم أى نوع من أنواع التدخل وأى شكل من أشكال العدوان ؛

٤- أن آليات الاتصال ، التي تهدف الى تحقيق جو من الاحترام المتبادل بين الدول ، ينبغي أن تشتمل كذلك على الاشراف والرقابة الدوليين على الحدود والمناطق الاستراتيجية والموانئ والمطارات ، بوصفها أماكن أو منشآت ذات حساسية معينة ، يمكنها - ان لم تخضع لاشراف ورقابة دوليين متفق عليهما - أن تؤدى الى صعوبة أو احباط تنفيذ الاتفاقات التي يمكن التوصل اليها ؛

٥- ضرورة تحقيق اتفاقات داخلية ، جادة ومستمرة ، بقصد انشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتمثيلية المتعددة العناصر والتي تقوم على المشاركة ، وضمان مراعاة حقوق الانسان ، وتحسين طرق المشورة الشعبية في البلدان التي توجد فيها هذه الطرق ، وتأمين التعبير الحر عن الارادة الشعبية في تلك البلدان التي لم تؤسس فيها تلك الطرق بعد وذلك باتاحة السبل أمام جميع الاتجاهات في الرأى للظهور في العملية الانتخابية ، بحيث يتم بهذه الوسيلة اشتراكها الكامل في الحياة السياسية لبلدانها المعنية . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد أنه من الأهمية العظمى التشجيع على انشاء الوسائط أو الأجهزة التي تيسّر قيام المصالحة الداخلية

في البلدان المختلفة ، تلك المصالحة الموجّهة الى انشاء نظم ديمقراطية حقيقية ، كشكل من أشكال التحقيق العملي لمبدأ تقرير مصير الشعوب وكتعبير عن السيادة الشعبية من خلال ممارسة الاستفتاء الحر الشريف . فان للصراعات الداخلية تأثيرا باعثا على القلق حيث أنها ، بالاضافة الى ما سبق ، تحدث توترات بين الدول ذات الحدود المشتركة والتي لا تشترك في حدود بينها ، وهي توترات يمكن تجنبها من خلال مشاركة كل المجموعات السياسية في عمليات انتخابية ديمقراطية ؛

٦- أن ثمة حاجة الى احترام الحدود الموضوعة رسميا ، وعند الاقتضاء ، احترام خطوط الولاية التقليدية بين الدول ، واحترام المعاهدات المبرمة بشأن مسائل اقليمية ، بقصد تجنب زيادة حدة التوترات أو نشوء خلافات جديدة من شأنها زيادة مخاطر الحالة الاقليمية الحرجة ؛

٧- وأخيرا ، فاننا نتفق ، مع " اعلان كانكون " ، على أنه ينبغي ، من ناحية ، أن نناقش ونوافق على آليات الاشراف والرقابة الدوليين الضروريين ، ومن ناحية أخرى ، أن ننشئ آليات المتابعة والتحقق الملائمة المتعلقة بالاتفاقات العامة حول السلم والأمن في امريكا الوسطى التي تكون لها الفعالية والاستمرارية المطلوبتين حتى تضمن بصفة دائمة لشعوبنا وللأجيال المقبلة نظاما من التعايش السلمي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي " .

" وأود أن أشير أيضا الى أن اشتراكنا في اجتماع مجموعة كونتادورا الأخير قد تمثّل في ما هو أبعد من الاعتبارات المشار اليها سابقا وأنه ، بغية المساهمة في السلم والأمن العالميين والاقليميين لامريكا الوسطى ، وفي اطار جدول الأعمال والاجراءات التي وافق عليها بالاجماع البلدان التسعة المشتركة في الاجتماع المشترك الثاني لوزراء الخارجية ، المنعقد في بنما من ٢٨ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٣ ، فان حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس قد تمت ، علاوة على ذلك ، وثيقة تضمنت الأسس اللازمة لقيام السلم في امريكا الوسطى ، وهي ما ستكون موضوعا لتطوير لاحق ، وان كانت تفيد في توجيه المناقشات التي تهدف الى التنسيق المتزامن للاتفاقات التي تكفل التعايش السلمي في المنطقة . وتأسيسا على كل ما سبق عرضه ، فانني لا يسعني الا أن أرفق الأفكار العامة التي أدلى بها السيد وزير خارجية نيكاراغوا ، في نفس الوقت الذي أؤكد فيه من جديد لسعادتكم عن رغبة حكومتي الحاسمة في الوصول الى صيغ للتفاهم تمكننا من بلوغ الهدف المنشود للسلم والأمن الاقليميين .

" ويسعدني أن أعرب لسعادتكم من جديد عن فائق اعتباري . ادغاردو باث بارنيكا ، وزير الخارجية " .

وسأغدو ممتنا ، سيدي الرئيس ، لو تفضلتم بتوزيع هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) انريكه أورتيث كوليندريس
السفير
الممثل الدائم